

الندوة القومية حول

واقع المرأة العربية في التعليم والتدريب التقني والمهني

ودعم مشاركتها في النشاط الاقتصادي

" منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني

ودورها في تسهيل ادماج المرأة في سوق العمل "

إعداد وجدان بن عياد

ديسمبر ٢٠١٥

أصبحت معايير ومبادئ حقوق الانسان عالمية متماهية مع المعايير الوطنية في توجيه السياسات نحو تطبيق الحقوق التي تشمل الانصاف والمساواة والعدالة لكلّ الناس دون تمييز<sup>1</sup>، وتجدر الاشارة إلى أنّ معظم التشريعات تحمل في جوهرها تماهيا بين وجهات النظر الدينية ومعظم الحقوق والمواثيق الدوليّة ومنها اعتبار المرأة كمواطنة لها حقوق وعليها واجبات وهي انسانية مكرّمة يمكن اعتبارها وحدة انمائية متكاملة. وإذا كان العقل أعدل الأشياء قسمة بين البشر وفقا لديكارت، فإنّ المرأة كشريك للرجل بدورها قادرة على الابداع والعمل وتربية الأجيال ودخول عالم الأعمال من خلال دعم حقّها في التعليم والتدريب والتكوين بهدف دعم مساهمتها في التنمية الشاملة لتكوين فاعلين من الجنسين (إناث/ ذكور) في كافة المجالات الانتاجيّة والخدماتية وهو أمر يتطلّب انفاذ سياسات التّعليم والتّكوين للجميع دون تمييز اجتماعي أو عرقي أو ديني أو جغرافي لحفظ حقّ الأجيال القادمة في العيش في بيئة سليمة.

كما

يُعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة العربية من أهمّ القضايا التي احتلت مكانة هامة على قائمة الأولويات للحكومات والمراكز البحثية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة وعلما رغم

منالجهود المبذولة لمساندة التمكين الاقتصادي للمرأة إلاّ أنّهما زالتا التبرز عديد التحديات التي

تؤثر بالسلب على قدرتها على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية رغم محاولة الدول العربية لإرساء التشريعات الكفيلة بذلك فنجد حيث أدمجت الدساتير العربية نصوصاً عديدة تبين المساواة بين الرجال والنساء بحكم -أو افتراض- أنهم جميعاً مواطنون في الدولة نفسها، يتمتعون بالحقوق ذاتها، ويتحملون الواجبات نفسها، ويخضعون للقواعد والتشريعات ذاتها. بيد أن هناك اختلافاً في فهم مبدأ

<sup>1</sup> برنامج عمل بيكين في المؤتمر الرابع للمرأة ١٩٩٥... "حقوق المرأة هي حقوق الانسان".

المساواة والتعبير عنه في مواد الدساتير، بل وتفاوتاً حتى في الصياغة داخل الدستور الواحد، ويبرز هذا التفاوت من خلال أربعة تصنيفات.

أولها، مساواة خاضعة للشروط والتأويل بسبب ارتباط بعض النصوص بصياغات لها صلة بالشريعة الإسلامية ولم تظهر فيها المرأة بوضوح عبر اللغة المستعملة وإنما بما أكده النص، ومثالها «عدم التفرقة بين أفراد الشعب والمجتمع بالنسبة إلى حقوق الإنسان» كما في الدستور السعودي، أو «أن النساء شقائق الرجال، لهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة» كما في الدستور اليمني.

الثاني، المساواة وعدم التمييز ولكن لا ذكر لعدم التمييز على أساس الجنس، كأن تأتي النصوص بصيغة «أن المواطنين أمام القانون سواء وهم سواسية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص والكرامة الإنسانية ولا يجوز التمييز بينهم بسبب اللغة أو الأصل أو العرق أو الدين أو الانتماء السياسي»، ولكن دون «التنصيص على الجنس» باعتباره وجهاً من أوجه التمييز الممكنة أو المحظورة بين المواطنين. كذلك لم تفصل أوجه التمييز بين المواطنين مطلقاً، مثالها دستور لبنان، الأردن، الإمارات العربية المتحدة وليبيا.

الثالث، المساواة وعدم التمييز بما في ذلك على أساس الجنس، كنصوص أغلب الدول العربية مثل الكويت، موريتانيا، جيبوتي، عُمان، البحرين، فلسطين، قطر، والعراق، حيث تقر مساواة المواطنين والمواطنات أمام القانون دون تمييز على أساس الجنس - أي بين الرجل والمرأة- وقد وردت جميع تلك النصوص بالصياغة ذاتها تقريباً.

الرابع، التأكيد على مساواة رجل- امرأة مع التركيز على التمييز الإيجابي، في هذا النوع وجاءت بعض النصوص الدستورية قريبة لنصوص النوع الثالث مع بعض التحسين في الصياغة، بذكر «أن المواطنين، رجالاً ونساء»، في تفصيل يؤكد الحرص على تفعيل المساواة بين الرجل والمرأة كما في دستور فلسطين، الجزائر، تونس، المغرب.

كما تتميز نصوص بعض الدساتير العربية بعنايتها بالمرأة بشكل واضح وتفصيلي في مواد خاصة، وبصورة قد لا تتوافر بالنسبة إلى أية فئة أخرى في المجتمع، وتختلف هذه النصوص في الصياغة وفي معانيها لصالح المرأة ومساواتها بالرجل، كما في السودان، الجزائر، المغرب، سورية، تونس ومصر.

كما تعرف المنطقة العربية ضغطاً كمياً متواصلاً على سوق العمل حيث يشكّل لوطنا العربي كتلة من السكان تتصلباً لما يقارب من 334 مليون نسمة<sup>٢</sup>، ٥١,٣% ذكور، 48.7% إناث، ومعدل سنوي لنمو السكان يصل إلى ٢%.

ويلاحظ في هذا الإطار ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث حيث تمثل نسبتها ٢٩% بالمقارنة بالذكور التي تبلغ ٢٢% إضافة إلى تراجع ظروف العمل بالنسبة للمرأة فسوق العمل بالأخص قطاعا الخاص غير الرسمي والذي تحرم فيه المرأة من الحماية التعاقدية وحقوق العمل والمزايا الخاصة أضف لذلك تأثير العبء المزدوج على نوعية حياة المرأة وكفاءتها بالعمل.

كما بلغت نسبة الأمية في الوطن العربي سنة ٢٠١٤ حوالي ١٩% من إجمالي السكان ولا تزال نسبة الأمية عند الإناث ضعفها عند الذكور، وفقاً لإحصائيات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) حيث تبلغ نسبة الأمية بين الإناث ٤٦%.

ووفقاً لإحصائيات عالمية فإن المرأة العربية وخاصة في مناطق الصراع تشهد تراجعاً ملحوظاً في حقوقها وحريتها بالإضافة إلى زيادة مطردة ومخيفة في نسبة استغلال النساء والاتجار بهن.

١. ماهي تحديات ومعوقات ادماج المرأة في سوق العمل؟

٢. كيف يمكن جعل التعليم والتدريب التقني والتكوين المهني أداة أكثر فعالية لتمكيننا لاقتصادياً للمرأة؟

### ١. تحديات ومعوقات إدماج المرأة في سوق العمل:

يعتبر حق المرأة العربية في التعليم دون تمييز هو أساس الحقوق وجوهرها والقاسم المشترك لجميع القيم الإنسانية والشرائع الدينية والدينية. لأن التعليم يؤهل المرأة للتمتع بمزايا جميع الحقوق والقيم.

<sup>٢</sup> المصدر: جامعة الدول العربية، الكتاب بالدور بإحصاءات العمل لعام 2009 - العدد الثامن - منظمة العمل العربي.

فتمتع المرأة العربية بالكثير من الحقوق المدنية والسياسية وحرية استقاء المعلومات وحرية التعبير وحرية التصويت والترشيح والكثير من الحقوق الأخرى، يتوقف علم مستوى تعليمها والفرص المتاحة لها في التعليم. وكذلك فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في اختيار العمل والحصول على أجر مساوي للرجل وتمتع بفوائد التقدم العلمي والتكنولوجيا والحصول على التعليم العالي، لا يمكن ممارستها بطريقة مجدية إلا بعد حصول المرأة على مستوى التعليم.

ورغم جميع المحاولات نجد أننا نهوض بتشغيل المرأة وإدماجها في سوق العمل يعرف جملة من التحديات، لعلاقتها ما يلي:

### ١. التحديات في قدرة النظام العربي على النهوض بالمرأة العربية:

لا تكمن المشكلة في وجود قوانين وتشريعات ودساتير تعزز النهوض بالمرأة العربية بل تكمن في القدرة على تنفيذها ووجود الإرادات السياسية وصلابة موقف المرأة منها. وفي هذا الإطار لا بد من الاجابة على التساؤلات التالية:

- إننا نمدت استجيب منا هجونا نظام التعليم العربية المعاصرة للتحديات المفروضة على المرأة العربية، وكيف يمكن تطوير منا هجونا التعليم العام والجامعي، وفتح آفاق المعرفة مع العالم الخارجي بما يجعل المرأة العربية قادرة على فهم متغيرات العصر من جانب ومخرجات سد احتياجات سوق العمل المتجددة من جانب آخر؟
- هل تعلم نظام الاعلام العربية فباتجاه تمكين المرأة وكيف يمكن تنمية الكوادر الاعلامية منشأها أنتضعاً ولو باتما رأة العربية فقمة اهتمامات المجتمع وترقبها لخطاب الاعلام للمرأة؟
- كيف يمكن تفسير عزوف المرأة العربية عن المشاركة السياسية، فالوقت الذي تنصفه معظم الدساتير العربية علم منحها هذا الحق؟ وما هي جوانب التطوير التشريعي والقانوني اللازمة لتفعيل دور المرأة في صنع القرار بكافة صورة؟
- ما هي أهم مهارات العمل الجديدة المرتبطة باقتصاد المعرفة، وكيف يمكن تنمية هذه المهارات لدى المرأة العربية؟
- إننا نمد يمثالا لفهمنا لخطاب بعض التشريعات الدينية حائلا دون ممارسة المرأة لدورها كشريك كامل للرجل؟

## ٢. التحديات المرتبطة باختلاف الميزان المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم:

إنعدام المساواة بين الجنسين في مجال التعليم يشكل أكثر مظاهر الإجحاف شيئا في المجتمعات العربية، لأنها تؤثر عمليا على نصف عدد السكان. رغم التحسن الكمي في مستويات تعليم المرأة وازدياد معدلات التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية والثانوية إلا أنها لا تزال تلمتجح في تعديلاتها للمواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة

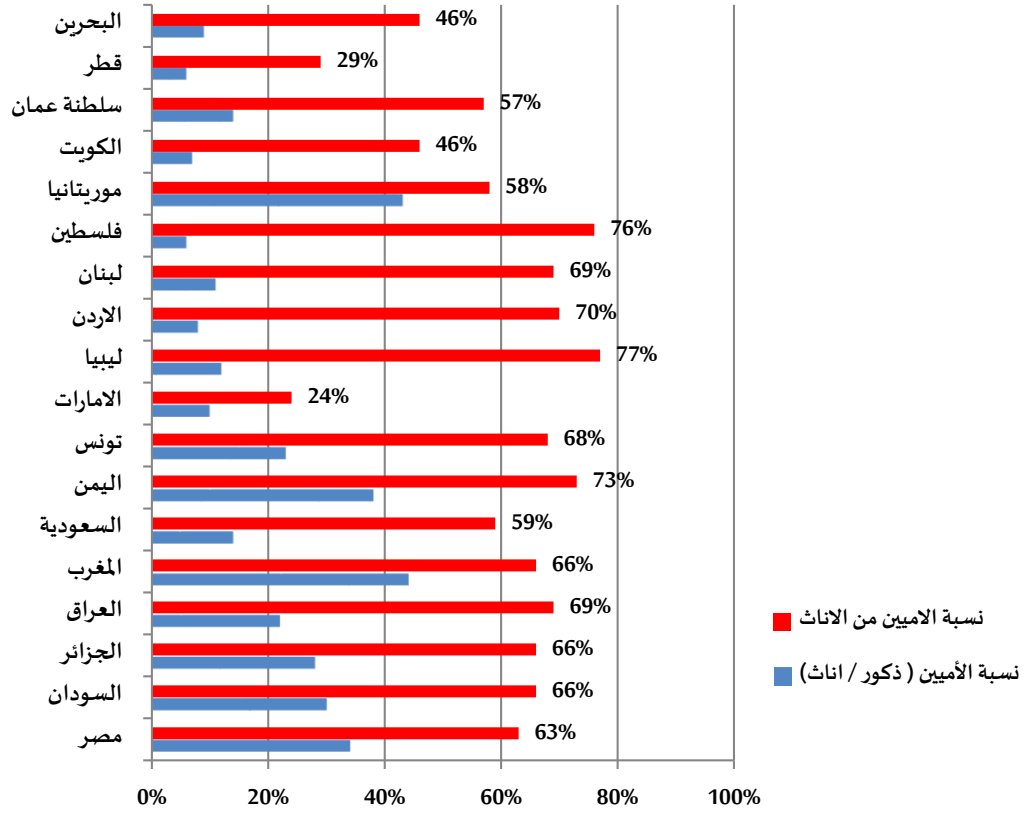
ضد المرأة، التي تشدد على تهمها وحصرها في الأدوار الإنجابية للمرأة وتعزز اللامساواة بين الرجل والمرأة في

مختلف نواحي الحياة. هذا التحدي الكبير كان له تداعيات أخرى خلق تحديات أمام المرأة العربية منها:

• أكثر من نصف النساء العربيات لا يزلن أميات حيث يبلغ سنة ٢٠١٣ متوسط الدول العربية ٢٠%.

بالنسبة للذكور و٦١% للإناث.

حالة الأمية في عدد من الدول العربية لسنة ٢٠١٣



المصدر الخطة العربية للنهوض بتعليم المرأة في مجتمع المعرفة (٢٠١٤-٢٠٢٤)

## العربية

## • تعاني النساء في بعض البلدان

منعدم المساواة في الحقوق والتطبيقات القانونية التي غالباً ما تتجلى في حرمانها من حقها في التصويت

والانتخاب، ولاتزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية هي الأقل في

العالم، كما يتضح من النسبة المنخفضة لتمثيل المرأة في المجالس التشريعية ومجالس الوزراء وفي الابداع العام.

## • ولا يزال التمييز القائم على أساس الجنس في التعليم له انعكاسات

سلبية أما مشاركة المرأة رسمياً في عملية اتخاذ وصنع القرار والمشاركة في السلطة.

٣. التحديات المرتبطة بالظروف والمعتقدات الاجتماعية، تعتبر النظرة الاجتماعية التقليدية في المجتمعات

العربية وبخاصة في الأرياف والبادية والتجمعات السكانية الشعبية وفي المناطق النائية

والمهمشة أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج وحيات البيت وتقسيم الأدوار بناءً على هذا التمييز.

كما أن جملة التحديات التي تواجهها المرأة العربية ترتبط بقدرة الأنظمة التعليمية على فرض الزامية التعليم دون

تمييز والحد من تسرب الفتيات من المدارس وفرض قوانين صارمة للحد من زواج الفتيات المبكر.

حيثما زال هذا الفكر السائد على الموروثات الاجتماعية القديمة والقائم

على التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل، الأمر الذي يعنى نقضية العمل بالنسبة للمرأة هي ليست على

نفس درجة أهمية العمل للرجل، وهنا لابد من الإشارة إلى أنّها على الرغم من الأبحاث التي تشير إلى القبول الزوج

لعمل المرأة في كثير من الأحيان إلا أنها لا يمكن أن تغفّر لواقع العمل بمعناه الأعباء والمسئوليات الاجتماعية

التي تتحملها المرأة والتي تكبلها وتجعلها تتردد في الإقبال على العمل من ناحية، وتقلل من فرصها للحصول على

العمل خاصة في القطاع الخاص من ناحية أخرى أيضاً فالنظر للمرأة السلبية لنفسها - في كثير من الأحيان -

حول قدرتها وكفاءتها وبالتي ليقدرتها على المشاركة أو حتى اعتمادها بأهمية ذلك. وبعبارة أخرى، إن

التغيير الاجتماعي الذي بدأ يطرق عليها هذه القضية هو تغيير غير كافٍ من ناحية ولم يصاحب تغييراً مؤسسية تسهل

أو تيسر عمل المرأة من ناحية أخرى.

كما جعلت القيود المجتمعية المفروضة على عمل المرأة واقتصارها فقط على الواجبات المنزلية نسبة كبيرة

من النساء يعانين البطالة وهو ما يشكل حائلاً أمام خطط تنمية تسعى لتمكين المرأة اقتصادياً واستقلالها

وقد أكدت تقارير حديثة عن البطالة في العالم العربي لعام ٢٠١٤، اتساع الهوة بين الجنسين، لتصل نسبة

النساء اللاتي لا يعملن إلى ٤١%، مقابل ٢٣% للرجال.

٤. **التحديات المرتبطة بالتمييز النوعي بين الرجل والمرأة، والذي يمثل أحد المشاكل الهيكلية في سوق العمل حيث يأتي**

التمييز سواء في تقسيم الوظائف بشكل أو بآخر، أو حتى في عدم المساواة في الفرص، وهو ما يتضح من الوضع الوظيفي و

مستويات الأجور الأمر الذي يقلل من الحافز أمام المرأة للمشاركة في الحياة المهنية .

خاصة إذا أضفنا أن المرأة تحتاجاً حياً إلى المعدلات أجور مرتفعة تحفزها للخروج للعمل وترك

أولادها وإرسالهم لدور حضانه ذات تكلفة مرتفعة.

٥. **التحديات المرتبطة بعدم توفر المعلومات بسهولة مما ييسر وبدرجة كافية أمام المرأة دخولها سوق العمل أو**

إتاحة فرص العمل



أمامها وكذلك تعتبر مجال التدريب وأنواع الخبرات المطلوبة، بالإضافة كذلك للصعوبة الحصول على التمويل الكافي -  
في حالة قيام المرأة بمشروع - وكذلك عدم تيسر وصولها للأسواق وعدم تمتعها بشبكات الإتصال الكافية.

#### ٦. التحديات المرتبطة بالمشاركة في الشأن العام وصنع القرار:

غياب العلاقة بينا التوسع في تعليم المرأة والوزن النسب لما تمارسه من تأثير في صنع  
الحياة من حولها. وإن غياب هذا العلاقة بينا التعليم والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية  
ترتبط بمنظومة من القيم لا تزال تحكم على المرأة باعتبارها تابعاً وأنجل مشاركتها في  
كثير من الأحوال غالباً ما تكون منزلية، فضلاً عن ارتباطها بالكثير من الجوانب القانونية والسياسية والموروثات الثقافية السلبية  
التي تعيق بصورة مباشرة وغير مباشرة مشاركة المرأة الرجل في العمل

السياسي، التلاتزال حكر على الرجل باستثناءات  
حالات  
قليلة هنا وهناك. ولا يمكن إعفاء المرأة من المسؤولية، إذ عليها أن تتطور من نظرتها لذاتها وأن تؤهل نفسها للمشاركة  
الرجل في هذا الميادين بكفاءة وواقترار، والتوقف عن قمع ذاتها لعدم تحمل مسؤولياتها.

#### ٤. التحديات المرتبطة بالعمل والمشاركة في الحياة الاقتصادية:

غياب العلاقة بين التوسع في تعليم المرأة والوزن النسبي لما تمارسه من تأثير في الحياة الاقتصادية. حيث  
يسعى النظام التعليمي في البلدان العربية الى تحسين قدرات المرأة التعليمية في الوقت نفسه فإن نظام العمل  
في الاقتصاديات العربية تحيد اعطاء فرص العمل للذكور. مما يفسر اتساع الفجوة في حجم البطالة لدى  
النساء بالمقارنة مع الرجال.

وهو ما يبيتهما الترتيب العام المتأخر لجمال الدول العربية من بين 136 دولة الذي  
يشير التضاؤل لفرص تمكين الفتاة من المشاركة في الفرص الاقتصادية، والتحصيل العلمي بصفة إجمالية، والمشاركة ال  
سياسية التي تكاد تختفي، وهذا يعنى نقضاً لتمكين المرأة تحتنا جالساً لجهود إضافية لما يتعين إنجازها حالياً من قبل مؤس  
سات المجتمع المدني التي تعمل في إطار محدود من الأعداد إذ اتمت مقارنة هذه الأعداد بالأعداد الإجمالية للمرأة علماء متدادا  
لوطن العربي.

مؤشرات الفجوة بين الجنسين لسنة ٢٠١٣ لبعض الدول العربية

الدولة	الترتيب العام من مجموع ١٣٦	المشاركة والفرص الاقتصادية	التحصيل العلمي	المشاركة السياسية
اليمن	١٣٦	٠,٣٥٨	٠,٦٩٨	٠,٠٢٣
المغرب	١٢٩	٠,٣٩٥	٠,٩٠٠	٠,٠٧٢
المملكة العربية السعودية	١٢٧	٠,٣٢٢	٠,٩٧٦	٠,٠٧٧
مصر	١٢٥	٠,٤٤٣	٠,٩٢٠	٠,٠٣٥
عمان	١٢٢	٠,٤٤٩	٠,٩٧٤	٠,٠٢٢
الأردن	١١٩	٠,٤١٥	٠,٩٩٢	٠,٠٦١
الكويت	١١٦	٠,٥٢٥	٠,٩٩٤	٠,٠٣٧
قطر	١١٥	٠,٥٧٣	٠,٩٩٤	٠,٠٠٠
البحرين	١١٢	٠,٥١٥	٠,٩٩١	٠,٠٦٧

Source: Global Gender Gap Report 2013 – World Economic Forum

٥. التحديات المرتبطة بتأنيث الفقر:

النساء العربيات يتميزن بشاشة أوضاعهن في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة بسبب انخفاض مستويات التعليم لديهن بالمقارنة مع الرجال. ويميل الفقر إلى أن يصيب النساء أكثر من الرجال ويؤدي فقر النساء إلى تكثيف البعد النوعي لجوانب عدم المساواة خاصة فيما يتعلق بتوزيع عثمارة التنمية وعدم المساواة في الحصول على فرص العمل وعدم المساواة في الأجر بالمقارنة مع الرجل. وارتفاع نسبة النساء العربيات اللواتي يعشن تحت خط الفقر، وانخفاض نسبة ارتفاع النساء من أجلهن من أجل الضمان الاجتماعي.

## II. التعليم والتدريب التقني والتكوين المهني أداة فعالة لتشغيل المرأة:

يعتبر المورد البشري العمود الفقري الذي تقوم عليه ومن أجله سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي هذا الإطار يشمل التعليم والتدريب عملية حصول الفرد على مجموعة من المهارات والمعلومات والاتجاهات او تزويده بها او تطويرها لديه بشكل يؤدي الى تغيير في سلوكه و إرادته ليصبح قادراً على القيام بجزء من عمل او بعمل متكامل او مجموعة من الأعمال بمستوى محدد ومناسب من الأداء.

ووفقاً لتعريف اليونيسكو فإنّ التعليم والتدريب التقني والمهني يطلق على جوانب العملية التربوية التي تتضمن بالإضافة الى التعليم العام دراسة التقنيات والعلوم المرتبطة بها واكتساب المهارات والاتجاهات وضروب الفهم والمعارف المتسمة كلها بالطابع العملي فيما يتعلق بالمهن والأعمال في شتى قطاعات الحياة الاقتصادية .(

كما تقترن فكرة التدريب الشامل بالتنمية الشاملة، فكلما زاد عمق التنمية وتشعبت مجالاتها واتسع ألقها كلما اتسعت دائرة التدريب وتشابكت حلقاته ومسالكه، وفي هذا الاطار تنمو وتبلور فكرة التدريب الشامل بوجه عام، وترتبط أهدافه بشكل مباشر بتنمية وتطوير القوى البشرية، ومنذ السبعينات ظل التدريب يساهم بفعالية في نهضة الاقتصاد الوطني بشقيه الحكومي والأهلي من خلال تزويد قطاعاته الانتاجية والخدماتية بمختلف المهارات والخبرات والكفاءات الوطنية.

ويهدف التدريب بمفهومه العام إلى تكوين المهارات وتطوير القدرات للراغبين في الدخول إلى سوق العمل بغضّ النظر عن مستواهم التعليمي، وتحسين الأداء الوظيفي ورفع الكفاءة الإنتاجية لمن هم على رأس العمل،

ويمكن القول بأنّ هناك أنواع ومستويات ومراحل مختلفة للتدريب منها على سبيل المثال لا الحصر التدريب الأساسي، والتدريب الإضافي والتكميلي، والتدريب المهني، والتدريب التأهيلي والتحويلي، والتدريب داخل المنشأة، والتدريب التعاوني، والتدريب على رأس العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن للمستوى التعليمي والتقني يتوقف فعلاً على المستوى الذي تتحصل عليه، ونوعيته، ومجال التخصص، بما يحدد قدرتها على المنافسة في سوق العمل مما له أثر مهم على:

■ تدعيم المشاركة الاقتصادية للمرأة، من خلال رفع معدل المساهمة في قوة العمل، وتحسين سلوك الباحثين عن

العمل، ودعم إمكانية الحصول على عمل، فبالرغم من ارتفاع معدل البطالة المتعلمين، إلا أن هبة المتعلمات

ينخفض معدل البطالة مع ارتفاع مستوى التعليم.

■ تحسين نوعية المشاركة الاقتصادية للمرأة، من خلال دعم قدرتها التنافسية

ووجد أن ارتفاع مستوى التعليم لا

يؤدي فقط إلى تحسين قدرة المرأة على الحصول على عمل أجر، بنوعية جيدة، في القطاع الرسمي، والتغلب على

التمييز المهني ضدها، وتقلص الفجوة بينها وبين الذكور، بل يؤدي إلى أنتعكس الفجوة لصالحها بين الحاصلين

على مستويات تعليمية أعلى، مما يعني أن رفع مستوى التعليم يكون أكثر أهمية للإناث من الذكور، لدعم القدرة

التنافسية.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع مستويات التعليم بين النساء لم تنعكس بشكل إيجابي على مشاركتهن الاقتصادية

وهذا ما أكدته التقرير العالمي لسد الفجوة بين الجنسين للعام ٢٠١٣، حيث لا زالت الدول العربية تقبع في

ذيل القائمة، فجاءت الإمارات في المركز الـ ١٠٩ والبحرين في الـ ١١٢ وقطر في الـ ١١٥ والكويت في الـ ١١٦

والأردن في الـ ١١٩ وسلطنة عمان في الـ ١٢٢ والسعودية في المركز الـ ١٢٧، كما احتلت لبنان الترتيب الـ ١٢٣

والجزائر الـ ١٢٤ ومصر الـ ١٢٥ والمغرب الـ ١٢٩ وسوريا الـ ١٣٣ واليمن الـ ١٣٦.

ومما يؤكد أن استهداف التنمية الشاملة المستدامة لا يتم بنصف الفاعل في المجتمع، حين يتم

استبعاد المرأة في الواقع العملي على الرغم من الأقرار بالمساواة بين الجنسين في التشريعات الدولية والوطنية.

ونتيجة للتمييز التاريخي على أساس النوع، تبلور تمجهودات انداعمة لتعليم الفتيات، منها تضمين

أهداف التعليم للجميع لتحقيق التكافؤ والمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تحسين نوعية التعليم وهو ما يتطلب

٣ صدر التقرير العالمي لسد الفجوة بين الجنسين بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٣ عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

تضييق الفجوة الجندرية وإحداث تغييرات لتمكين المرأة من الوصول إلى الموارد الاقتصادية وربط مضمون التعليم والتعلم وتحصيل المعلومة بحاجيات سوق العمل وباتجاه جميع المهارات ومختلف التخصصات. فالتحصيل العلمي القائم على الاعتراف بسلطة العقل وذاتية الفرد وفق مفهوم المواطنة من شأنه أن يدعم ادماج المرأة في سوق العمل عبر التأهيل العلمي والتدريب التقني والمهني من خلال برامج تأخذ بعين الاعتبار لحاجيات الفرد والمجتمع.

وتشير معظم الدراسات التربوية إلأنأغلبالسياساتالتعليميةالعربيةبعيدةعنالتنميةالمتكاملة الشاملة لكافة جوانب الشخصية، وبعيدة عن مناهج تعتمد على المداخل المتعددة لحل المشكلات وتوقعها لتجنبها، وتظالمقراراتالمنفصلة والمسافاتالتيتفصلبينالأدبيوالعلمي، والتعليمالنظريوالتعليمالتطبيقيالنفيسنواتالتكوينالأولى،سببافي دعم الازدواجيةعائقا أمام دعم القدرة التنافسية للمرأة بما يدعم حقها في المساواة في العمل من ناحية أخرى

لكن علماءرغممنالسياقالضماغطمنأجلالتعليمللجميعندمحاصرةالفتياتفياالأقسام والتخصصاتالأدبية، واقتصارتعليهماالعاليعلتخصصاتمعينة

تناسبمعطبيعتهاوبالتالييصبحسوقالعملمرشحاإعادةإنتاجالعلاقاتالمتفاوتةبين المرأةوالرجل، ممايؤديالضعفالتمكينالاقتصاديللمراةوضعفاالمضمونالحضارنفيأساليبالحياة / ثقافة شرائعديدةمنالمجتمعاتالعربية، هذاالمضمونالذييعلينقيمالعلموالتعلموالتعليم، وحقوقالإنسان، والم فاهيماالمرتبطةبالمواطنةالتيتقررالمساواةوالعدلوإنصافوالحريةلكلالبشر.

